i j k

[خطبة الكتاب]

سبحان المتفرد بقيُّومية الهوية والوجود، المتوحد بديمومية الوجوب والجود، الباطن عن طرف العقل لفرط سطوع أنواره، الظاهر لبصائر أولي الأبصار من شهادته على أفعاله وآثاره، المستولي على جميع الممكنات بالقهر والاستعلاء، المستعلي على الزمان الذي لا نهاية لانتهائه إلى الانتهاء، المقدس عن الفضاء، المنعوت بلا انقطاع ولا انقضاء، المتنزه عن أن يدخل في [ملكوته][(١)] ما يخرج عما عنده من سلسلة القدر والقضاء، فنشهد أنه الممجد من جناب أحديته، وتعالى صمديته بما يليق بعظم مجده وجلاله، وكنه كبريائه وكماله، وعلو شأنه وباهر برهانه، وقديم إحسانه وعظيم امتنانه، مع الاعتراف بأنه لا يناسب أدنى ما استأثر به من العزة والعلو أقصى حمد الحامدين، ولا يلائم أشد نعوته ظهورًا للممكنات أعلى أُثْنِيَة[(٢)] المادحين، فتعالى عن متصورات الطالبين المبطلين، وتقدس من متوهمات المشبهين والمعطلين، وله الحمد حمدًا يتضاءل[(٣)] عن حمل أعبائه السماوات السبع والأرضون، ويحار في بحارِ أنواره العلويون والسفليون، ويحترق بلمعة من شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

ثم الصلاة على المخصوص بالنفس القدسية، [والرئاسة][(٤)] الإنسية، محمد المصطفى وعلى آله واصحابه صلاة لا ينقطع امتداد أمدها، ولا يرتفع استعدادُ عددها.

وبعد:

---

(١) ما بين المعكوفتين في (ف): مملكته.

(٢) أثنية: جمع الثناء.

(٣) يتضائل: يتصاغر [انظر: القاموس المحيط ٤/٥].

(٤) ما بين المعكوفتين في (ف): والرسالة.

فإن الذي صرفنا وكدنا وكَدَّنا إليه تحصيل ما وجدناه في كتب المتقدمين، وقرأناه من زُبُر الأولين، تحصيلا نختار اللباب من كل باب، ونجتاز التطويل والإطناب، مجتنبًا فيه عن الإيجاز المتضمن للإلغاز، مجتنبًا فيه الإفصاح المفيد للإيضاح، ويكون الترتيب على أن نفصل المطالب بعضها عن البعض، ثم نردفها إما بالإحكام وإما بالنقض، ثم نذيلها بالشكوك الْمُشْكِلَة، والاعتراضات المعضلة، ثم نتبعها إن قدرنا بالحل الشافي، والجواب الوافي، وربما وقع في أثناء ذلك ما يختلف المشهور، وينقض كلام الجمهور، ولكنك أيها الطالب خبير بأن العاقل لا يَحِيْد[1] عن المألوف إذا وجد إلى تقريره سبيلا، ولا يرغب عن المعروف إذا وجد عليه دليلا جملة أو تفصيلا، وإن الذين يجزمون بوجوب موافقة الأولين في كل قليل وكثير، ويحرمون مفارقتهم في النقير[2] والقطمير[3]، يعلمون أن أولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع لمتقدميهم مخالفين وعلى كلامهم مُعترضين، وعن مقالاتهم مُعْرِضين، وبذلك مُصرحين لا مُعَرِّضين، فإن كان ذلك مردودًا غير مقبول فقد صار المتقدم مقدوحًا فيه لمخالفته [مُقَدّمِيه][4] واعتراضه على كلام معلميه، وإن كان ذلك مَشْرَبًا هنيئًا ومنهجًا سنيًا.

ونحن بِزَعْم هذا المقلد مأمورون باقتفاء آثارهم، والاهتداء بأنوارهم، فقد صارت طريقتنا في التعمق في المضائق، والخوض في لجج بحار الدقائق، التي ربما تأدت مصادمات شُعَبها ونهاياتها واصطكاكات أواخرها وغاياتها إلى ترك بعض المقبولات والأعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والصراط المستقيم، فصار فَتْواهم بوجوب اتباع الأولين موجبًا عليهم ترك ذلك والتمسك بالأدلة والبراهين.

---

(١) الرَّجُلُ يَحِيْدُ عن الشَّيْءِ: إذا صَدَّ عنه، حَيْدُوْدَةً وحَيَدناً ومَحِيْداً وحَيْداً.

(٢) قال أبو زيد: النَّقِيرُ: النُّقْرَةُ التي في ظَهْرِ النواة، ومنها تنبتُ النخلةُ من حَبَّةٍ صغيرةٍ مُدَوَّرَة تكون في ذلك الموضع.

(٣) القِطْمير : القشرة الرقيقة على النواة .

(٤) ما بين المعكوفتين في (ف): متقدميه.

وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف أيضًا فساد طريقة قوم نصبوا أنفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل غَثٍ وسمين وباطل وهجين[١] ظنًا منهم أنهم لما جعلوا أنفسهم أضدادًا لأولئك الأكابر فقد انخرطوا[٢] في سلكهم وانجذبوا إلى جانبهم، كلا فلم يحصلوا من ذلك إلا على إظهار بلادتهم الوافرة وغباوتهم الظاهرة وكما لهم في النقصان وأخذهم مجامع الجهل والنسيان.

ولَمَّا عرفنا أن الفريقين ليسا على المنهج القويم، وأن كِلا طَرَفي قصد الأمور ذميم اخترنا الوسط من الأمرين والقول الأحسن من القولين، وهو أن نجتهد في تقرير ما وصل إلينا من كلماتهم وحصلناه من مقالاتهم، فإن عجزنا عن تلخيصه وتحريره وإظهار وجه تقريره أشرنا إلى وجه الإشكال، وذكرنا ما هو كالداء العُضال، ثم نجتهد فيه إما بتأويل مجملهم أو بتلخيص [مفصلهم][٣] المذكور في متفرقات صحفهم، ثم نضمُّ إليه أصولا وفقنا الله تعالى على تحريرها وتحصيلها وتقريرها وتفصيلها مما لم يقف عليه أحد من المتقدمين، و لم يقدر على الوصول إليه أحد من السالكين السابقين.

فيكون كتابنا هذا كالمتضمن لكل ما في غيره من جنسه، والزائد على غيره بأصول كلية، وقواعد حقيقية، ونكت علمية، وأسرار حكمية، وأسئلة متوجهة قادحة وأجوبة لائحة واضحة، ولا يَعْترف لي بما ذكرته إلا من أحاط بأكثر كلام العقلاء، ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى يمكنه التمييز بين القديم والجديد والطارف[٤] والتليد[٥].

---

(١) الغث والسمين: الجيد والردئ، وفي الأصل: الغث هو الهزيل. والهجين من الهُجْنة وهي من الكلام ما يعيبه، وفي العلم إضاعته، والهجين: اللئيم، وعربي ولد من أَمة أو مَنْ أبوه خير من أمه. [القاموس ٤/٢٧٧].

(٢) يقال: انخرطت الخرزة في السلك، أي: انتظمت.

(٣) ما بين المعكوفتين في (ف): محصلهم.

(٤) الطارف: المال المستحدث.

(٥) التليد: القديم.

ولما كان كتابنا مشتملا على أشرف العلوم الحكمية وأرفع المباحث الحقيقية أردنا أن نخدم به خزانة كتب أفضل العالم حسبًا ونسبًا وموروثًا ومُكتسبًا، وهو مولانا الصاحب الصدر الأجَلّ الكبير المنعم الأستاذ قوّام الدولة والدين صدر الإسلام والمسلمين ملك الوزراء شرقًا وغربًا: أبو المعالى سُهيل بن العزيز المُسْتوفي الذي خصه الله بأفضل ما يناله القوى البشرية، وأكمل ما يصل إليه القوى النفسانية.

أما ما يتعلق بقوته النظرية فلأنه هو الأستاذ في عَقليِّها ونقليِّها حقًا والخِرِّيت[1] في بيداء معضلاتها صدقًا، والواصل إلى نهايات مجازات الأفكار والمتعمق في لجج بحار الأسرار، وأما ما يتعلق بقوته العملية فلاكتسابه من الأخلاق أوساطها الفاضلة، وترفعه عن أطرافها المفرطة الباطلة، ولما استجمعت نفسه الشريفة الكمال في القوتين، وحازت جهات السعادة من الجانبين، لا جرم استعد لرئاسة النفوس بقوة نفسانية ولسياسة الأبدان بكمالات جسمانية، لا جرم فوضت العناية الأزلية والرحمة السرمدية إليه زمام الأحكام في النقض والإبرام بالنسبة إلى الخاص والعلم من أهل الإسلام.

فنسأل الله تعالى أن يُمَتِّع المسلمين بطول بقائه، وأن يُديم إفاضة حَبائه، وأن يوفقنا بفضله وطَوْله لإتمام هذا المطلب العظيم، والمقصد الكريم الذي قصدناه؛ فإنّه لا تتم الصالحات إلا برحمته، ولا تعم البركات إلا من نعمته.

ثم إنا رتَّبنا هذا المجموع على ثلاث كتب، ولنشر إلى ترتيب هذا المجموع على وجه كلي، ثم نكتب فهرس الأبواب والفصول ثم نخوض في المقصود.

اعلم أنه قد ثبت أن كل ما كان أعم كان علمنا به أكمل وأتم، ولما كان **الوجود** أعم الأمور وأشملها؛ لا جرم ابتدأنا في **كتابنا الأول** بالبحث عنه وعن خواصه وعن أحكامه.

ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو **العَدَم**.

---

(١) الخريت: الدليل الحاذق.

ثم ذكرنا بعد ذلك ما يكون قريبًا من الوجود في الشمول والعموم وهو **الماهية والوحدة والكثرة**.

ثم لما فرغنا عن المباحث المتعلقة بهذه الأمور العامة، انتقلنا عنها إلى ما ينقسم الموجود إليه انقسامًا أوليًا وهو **الواجب والممكن**، واستقصينا القول في البحث عن حقائقهما وخواصهما وأحكامهما.

ثم انتقلنا إلى المباحث المتعلقة **بالقِدَم والحدُوث**؛ لأن الموجود قد ينقسم إليهما أيضًا انقسامًا أوليًا على بعض الاعتبارات.

فهذا جملة ما يشتمل عليه الكتاب الأول.

وأما الكتاب الثاني: فإنه مشتمل على أقسام **الممكنات**، وذلك لأن الْمُمكن ينقسم بالقسمة الأولى إلى: **جَوْهَر وعَرَض**، فلابد من ذكرهما، ثم ذكر الخواص المشتركة بينهما، ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر، ثم ذكر خواص العَرَض من حيث هو عَرَض، فلا جرم جعلنا هذا الكتاب الثاني مشتملا على مقدمة وجملتين:

أما المقدمة: ففي بيان خواص الجَوْهَر من حيث هو جَوْهَر، وخواص العَرَض من حيث هو عَرَض.

ثم إنما قدمنا الجملة المشتملة على أحكام الأعراض لعلة سنذكرها بعد ذلك، وأوردنا في هذه الجملة المقولات التسع التي هي الأعراض.

ورتبنا هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا:

الفن الأول: في الكَم وأحكامه وأقسامه، وذكرنا في هذا الفن ما يتناهى وما لا يتناهى، والمباحث المتعلقة بالنهاية، وذكرنا فيه أيضًا أحكام الخط والسطح والجسم، وذكرنا فيه أيضًا حقيقة المكان ومذاهب الناس فيه، ثم ذكرنا حقيقة الجهة وكيفية تحددها بالمركز والمحيط، وإنما جعلنا هذه الأشياء في هذا الفن؛ لأن كلها بحث عن أحوال الكم وأحوال أقسامه.

وأما الفن الثاني: فقد جعلناه مشتملا على أحكام الكَيْف، ورتبناه على مقدمة وأربعة أقسام، فذكرنا في القسم الأول: الكيفيات المحسوسة، وبدأنا فيها بالكيفيات

الملموسة مثل: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، واللطافة، والكثافة، والثِقَل، والخِفَّة، واللُزوجة، والهشاشة، وغيرها، وحققنا القول في حدودها ورسومها وخواصها [ورفعنا][1] الأقوال الباطلة المذكورة فيها.

ثم ذكرنا بعد ذلك الكيفيات الْمُبْصَرة من اللون والضوء، وبعد ذلك المسموعة والمشمومة والْمَذُوقة والملموسة.

وذكرنا في القسم الثاني: أحوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة.

وذكرنا في القسم الثالث: أحوال الكيفيات النفسانية مثل: العِلْم والخُلُق، واستقصينا القول في أحكام العلم والعالم والمعلوم، وفصَّلنا القول في أصولها وفروعها تفصيلا لا يوجد مثله في كتب المتقدمين.

وذكرنا في القسم الرابع: الكيفيات المختصة بالكميات مثل: الاستدارة، والتثليث، والتربيع، والزاوية، والشكل، وغير ذلك. وعند هذا يتم الفن الثاني.

وأما الفن الثالث: فقد ذكرنا فيه المقولات النسبية، وهي السبع الباقية، فبدأنا أولا بذكر حقيقة الإضافة وخواصها وأحكامها، وأنه هل لها وجود في الأعيان أم لا؟

ثم ذكرنا أقسامها كالكُلِّي، والجزئي، والْمُماس، والْمُشافع، والْمُلْتصق. وهذه الأبواب تجد كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء، لكنا جمعناها في باب الإضافة لأنها لَمَّا كانت أمورًا إضافية كان الأولى ذكرها في باب الإضافة.

ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع، والأين، والمتى، والجدة، وأن يفعل، وأن ينفعل، وبيّنا خواصها وأحكامها، وعند هذا يتم الفن الثالث.

ثم إنا لما نظرنا في مقولة (أن يفعل) وجدناها عبارة عن تأثير العلة في الشيء، وأما مقولة (أن ينفعل) فهي الحركة لا غير، فلا جرم ذكرنا في الفن الرابع أحكام العلة والمعلول، وفي الفن الخامس أقسام الحركة.

ثم رتبنا الفن الرابع على مقدمة وأربعة أقسام وخاتمة:

---

(١) ما بين المعكوفتين في (ف): زَيَّفنا.

أما المقدمة ففي بيان **حد العلة**، وشرحنا في الأقسام الأربعة **أحوال العلل الأربع** المادية والصورية والفاعلية والغائية، وشرحنا في الخاتمة الأمور المشتركة بينها.

وأما الفن الخامس: فقد ذكرنا فيه أحكام الحركة والزمان.

فهذا ما في الجملة الأولى.

وأما الجملة الثانية فهي مشتملة على أحكام الجواهر وفيها ثلاثة فنون:

الفن الأول: في البحث عن أحوال الأجسام، وفيه أربعة أبواب:

الباب الأول: في أحكام الجسم من حيث هو جسم.

الباب الثاني: في أحكام الأجسام البسيطة.

الباب الثالث: في الأفعال والانفعالات.

الباب الرابع: في الكائنات التي لا نفس فيها.

الفن الثاني: في علم النفس، وفيه ثمانية أبواب: سيأتي شرحها.

الفن الثالث: في العقل، وهو فصل واحد.

وعند هذا يختم الكتاب الثاني

وأما الكتاب الثالث: في الإلهيات المحضة، ففيه أربعة أبواب:

الباب الأول: في إثبات واجب الوجود ووَحْدته وتقدُّسِه عن جهات الكثرة ومُشَاكلة الجواهر والأعراض.

الباب الثاني: في شرح صفاته وشرح علمه بالكليات والجزئيات، وشرح إرادته وقدرته، وكونه تامًا وخيرًا محضًا وحقًا محضًا وجوادًا، وأن العقول البشرية قاصرة عن الإحاطة به وكمية أقسام أسمائه.

الباب الثالث: في أفعاله وفيه بيان كيفية صدور أفعاله عنه، واستقصاء القول فيما يقال من العقول العشرة، وكيفية ترتبها، وكيفية تكون الأسطقسات عنها، ثم بيان أن الممكنات لا يوجد شيء منها إلا [بقضائه][1] وقَدَره، ثم بيان كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي.

---

(١) ما بين المعكوفتي في (ح): لقضائه.

الباب الرابع: مشتمل على بيان ضرورة وجود النبي، والإشارة إلى خواصه.

وعند هذا [يختم][1] الكتاب.

وأما ما يُذكر بعد ذلك من علمي الأخلاق والسياسات[2] فسنكتب فيهما كلامًا محررًا إن ساعد التقدير التدبير.

وأنت إذا تأملت ترتيب كتابنا وجدته مبتدأ بأعم الأمور نازلا منه إلى الأخص فالأخص فالأخص، ولما فرغنا من الإشارة إلى كيفية الترتيب، فلنذكر الآن فهرس الأبواب والفصول، وبالله التوفيق.

---

(١) ما بين المعكوفتين في (ف): يقطع.

(٢) ختم فخر الدين الرازي الكتاب بمبحث النبوات، وقال في نهايته: (وأما أن النبي كيف ينبغي أن يشتغل بدعوة الخلق وكيف ينبغي أن يُبَيِّنَ الشرائع فذلك يتعلق بالسياسات.

وأما بيان تأثير العبادات والطاعات في تزكية النفوس وتفصيل القول فيه؛ فذلك مما يتعلَّق بعلم الأخلاق.

ولو أَخَّر الله تعالى في الأجل لجمعنا في هذين العلمين كلامًا محررًا وضممناه إلى هذا الكتاب).

obeikandl.com